

الرقم : صخر زيتي/2005/ 164/ 2013

التاريخ : 08 أيار 2013



السادة بورصة عمان المحترمين
عمان - الأردن

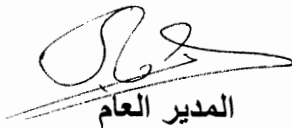
الموضوع: محضر اجتماع الهيئة العامة

تحية طيبة وبعد:

نرفق لكم نسخة من محضر اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة

الكهربائية من الصخر الزيتي والمنعقد بتاريخ 2013/04/24.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير



المدير العام

د. عمر الرفاعي



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١٢ أيار ٢٠١٣
الرقم المتسلسل: ٢٢٢١
رقم الملف: ٤١٢١٦
الجهة المختصة: المدير العام



وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الخامس المؤجل
للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
والمعقد بتاريخ 2013/04/24

سبق هذا الاجتماع دعوة اجتماع الهيئة العامة العادي صباح يوم الخميس الموافق 2013/04/18، ولما لم يكتمل النصاب القانوني لعقد الاجتماع، فقد تم تأجيل الاجتماع إلى صباح يوم الأربعاء الموافق 2013/04/24، عقدت الهيئة العامة لمساهمي الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي اجتماعها العادي الخامس المؤجل في فندق حياة عمان للنظر في جدول أعمال هذا الاجتماع:

1. تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي في اجتماعها السنوي الرابع وإقراره.
2. سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2012 والخطة المستقبلية لعام 2013 والمصادقة عليها.
3. سماع تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2012/12/31.
4. مناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في 2012/12/31 والمصادقة عليها.
5. ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
6. انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2013 ، وتفويض مجلس الادارة بتحديد بدل أتعابهم .
7. أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول أعمال الاجتماع وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يكون إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع..

وقد استهل السيد المهندس عبدالله الشوابكة رئيس مجلس الإدارة / رئيس الجلسة الاجتماع بالترحيب بالسادة المساهمين ومندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمرة، وبالسيد ستيف كرادشه/ممثل السادة شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية والأستاذ أيمن العقيلي/المستشار القانوني للشركة.

وقام رئيس الجلسة بتسليم الحديث الى السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات والذي بين بأن هذا الاجتماع هو الاجتماع المؤجل وهو وفق أحكام قانون الشركات فهو يعقد بمن حضر ، وبين إلى أن عدد المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع هو (20) مساهماً من أصل (2296) مساهماً يحملون أصالة ما مجموعة (2,201,211) سهماً ويحملون وكالة ما مجموعه (28,727) سهماً بما مجموعه (2,229,938) وذلك يشكل ما نسبته (44.599%) من رأسمال الشركة المكتتب به والمدفوع والبالغة (5,000,000) سهماً ، كما حضر النصاب القانوني لأعضاء مجلس إدارة الشركة وهو (9) اعضاء من اصل (11) عضواً ، وقد حضر هذا الاجتماع السيد ستيف كرادشه/ ممثل شركة طلال أبو غزالة والأستاذ أيمن العقيلي المستشار القانوني للشركة ، كما وأشار السيد غسان ضمرة مندوب عام مراقب عام الشركات بأن الشركة قامت بكافة الاجراءات القانونية اللازمة



لنعتد الاجتماعين الأول والمؤجل من إرسال الدعوات والنشر في وسائل الإعلام المختلفة وأن النصاب القانوني متوفر وأن ما يصدر عنها من قرارات تعتبر ملزمة للشركة، راجياً من رئيس الجلسة بالتفضل ببدء الاجتماع وتعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات. وقد رشح رئيس الجلسة محاسب الشركة السيد عبد الكريم نياض كاتباً للجلسة، والمراقبين لفرز الأصوات هم الآنسة عائدة الخطيب/ المدير الإداري في الشركة، و السيد وجدي حسن /المدقق الداخلي.

وتم مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:

أولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق في اجتماعها السنوي الرابع وإقراره.

تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة الرابع والمنعقد بتاريخ 2012/05/08 من قبل الأستاذ أيمن العقيلي/ المستشار القانوني للشركة وسأل مندوب مراقب عام الشركات هل هناك أي ملاحظات على المحضر السابق. وقد تم السؤال من قبل السيد خالد الشوابكة حول عدم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة السابق وكان القرار في اجتماع الهيئة العامة السابق بأن تتم الإجابة على الاسئلة التي طرحتها الهيئة العامة خلال شهر، وأشار مندوب مراقب عام الشركات إن هذا السؤال يجب أن يتم طرحه في التقرير السنوي، حيث هذه قرارات مستقبلية لمحضر الاجتماع السابق ، وأشار المستشار القانوني للشركة بأن هذا يأتي بعد بندين عند إقرار الميزانية، وأوضح مندوب مراقب عام الشركات بأنه سينكره بطرح هذا السؤال.

وتم المصادقة على محضر اجتماع الهيئة العامة العادي المنعقد بتاريخ 2012/05/08.

وخلال المناقشة تمت مداخلات من قبل المساهم م. عبدالله جبريل أكثر من مرة طلب من خلالها السماح لمندوب الشريك الهندي بحضور اجتماع الهيئة العامة حيث تم الجواب من قبل رئيس الجلسة بأن هذا الاجتماع لمساهمي الشركة الوطنية فقط، وأكد مندوب مراقب عام الشركات بأننا كجهة رقابية حكومية على اجتماع الهيئة العامة نؤكد بأن هذا الاجتماع للمساهمين فقط وأي مساهم له حق حضور الاجتماع بدون استئذان مهما كانت عدد أسهمه ولا يجوز لغير المساهمين حضور الاجتماع إلا بموافقة إدارة الشركة وبالتالي فقرر الرئيس بعدم الموافقة على ادخال مندوب الشريك الهندي الى الاجتماع ، ألا وانه عاد م. عبدالله جبريل بعد فترة بتوضيح بأن الشخص الذي ينوي الحضور لديه أسهماً في الشركة، فكرر رئيس الجلسة موضوع حق أي مساهم بحضور الجلسة بصفته كمساهم ورحب بدخول أي مساهم للاجتماع وعلى أن يتحدث بصفته الشخصية كمساهم وعلى ان يتم التأكد من المساهمة، وقال المساهم أحمد حماد بان المساهم إذا حضر بعد انتهاء فترة التسجيل يحق له الدخول والمناقشة ولكن لا يحق له التصويت وتبين بأنه ليس للشريك الهندي أو شركة السلطاني الدولية للنفط أو CJ - Group اية ، وإنما من يملك الأسهم وعددها 10000 سهم هي الآنسة Rajwinder Kaur من الجنسية الهندية بصفقتها الشخصية علماً بأنها شريكة بشركة CJ Group وتم السماح لها بحضور الاجتماع كغيرها من المساهمين.



أقرحت الهيئة العامة دمج البند الثاني مع البند الرابع وتقديم البند الثالث:

ثانياً: سماع تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2012/12/31 .

قام السيد ستيف كرادشه/ممثل شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية بتلاوة تقرير مدقق الحسابات حول البيانات المالية للسنة المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2012، وتم إقراره بالإجماع من قبل الهيئة العامة.

ثالثاً: سماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2012 والخطة المستقبلية لعام 2013 والمصادقة عليها، ومناقشة ميزانية الشركة وحساباتها الختامية كما في 2012/12/31 والمصادقة عليها.

قام م. عبدالله الشوابكة بتلاوة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية 2012 والخطة المستقبلية للشركة، وتم إعلام الهيئة العامة بانتقال مقر الشركة إلى شارع مكة - شارع نوفان سعود العدوان - مجمع أبو الذهب عمارة رقم 22 الطابق الخامس.

كما قام بالتوضيح انه صدر قرار من قبل مجلس الإدارة السابق بتأسيس شركة السلطاني الدولية للنفط مساهمة خاصة المحدودة مع الشريك الهندي CJ - Group حيث تملك الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي ما نسبته (51%) وتملك شركة CJ - Group نسبة (49%) وذلك حسب الاتفاقية الموقعة بين الطرفين وتم التسجيل لشركة السلطاني فعلاً بتاريخ 2012/01/24 على أن يكون عدد الأعضاء في مجلس إدارتها (11) عضواً (6) منهم ممثلين عن الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي وبصفتهم الوظيفية، إلا وأنه لدى التسجيل تم تسجيل اسماء ممثلي الشركة الوطنية بصفتهم الشخصية خلافاً لقرارات مجلس الإدارة السابق، وقد تم إرسال رسائل إلى الأعضاء في مجلس شركة السلطاني الممثلين عن الشركة الوطنية وهم معالي الدكتور ماجد خليفة والسيد عثمان بدير والسيد بكر عودة وم. عبدالله جبريل، وم. فهد أبو قمر، والسيد عبد الرحيم الزعبي طلب من خلالها أن يستقيلوا من مجلس إدارة شركة السلطاني الدولية للنفط كون صفتهم كممثلين عن الشركة الوطنية قد انتهت إلا وان معظمهم رفضوا ذلك خطأً والآخرين لم يجيبون على الطلب، علماً بأننا لا نشك في قدراتهم ولكن لا بد تصحيح الوضع ليتمكن الأعضاء الجدد الذين تم تسميتهم من قبل المجلس الجديد ليكونوا أعضاء في مجلس إدارة السلطاني الدولية للنفط وبصفتهم الوظيفية وأن يكون لهم دور صحيح وفعال لإدارة الشركة ومصالح الشركة الوطنية في الشركة المشتركة، كما ولم يتم التعاون من قبل الشريك الهندي على إقالة المجلس أو عقد اجتماع هيئة عامة غير عادي بإقالة مجلس الإدارة لشركة السلطاني الدولية وبالتالي فبنتنا غير ممثلين فيها كشركة وطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي - ونحن شريك صامت - ولا يوجد لنا أي كلمة فيها نهائياً، وحسب النظام الاساسي الموضوع لشركة السلطاني فإن إقالة مجلس الإدارة في الشركة يحتاج الى نسبة حضور هيئة عامة بنسبة 75% من المساهمين، وأضاف رئيس الجلسة للمساهم م. عبدالله جبريل: وأنت في موقعك في شركة السلطاني الدولية للنفط لا تستطيع فصلك فأنت لا تمثلني، وقد تم سؤال م.عبدالله جبريل لماذا سجلت اسمك كعضو في مجلس إدارة السلطاني الدولية للنفط بصفتك الشخصية بتاريخ



2012/01/26 فهذا التفاف على قرارات الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي. فكان الجواب من قبل م. عبدالله جبريل ، لأن جميع من هم على هذه الطاولة لا يعرفون ناقة ولا بعير في الصخر الزيتي وأنا لدي خبرة 34 عاماً في الصخر الزيتي، وأوضح رئيس الجلسة بأن ذلك وبغض النظر عن عدم صحته فهو ليس بحجة لمخالفة القرارات ، وطلب رئيس الجلسة بأن يوضح الأستاذ أيمن المستشار القانوني للشركة الوضع القانوني للشركة المشتركة.

وقال الأستاذ أيمن العقيلي: بأنه تم تسلم إدارة الشركة الجديدة بتاريخ 2012/5/8 بعد أن تداعى هذا المجلس إلى اجتماع ومراجعة وثائق الشركة تبين للمجلس الإدارة الحالي أن شركة السلطاني الدولية للنفط هي شركة مسجلة لدى دائرة مراقبة الشركة في سجل الشركات المساهمة الخاصة في شهر 2012/1 سجلت بنسبة 51% للشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي 49% لشركة CJ - Group وفي هذه الأثناء تم مراجعة محاضر مجلس إدارة المجلس القديم تبين من تلك المحاضر الموثقة لدينا خطأ بأن قرار مجلس الإدارة شمل تسمية (6) ممثلين نيابة عن الشركة الوطنية في مجلس إدارة شركة السلطاني بصفتهم الوظيفية (أي كأعضاء مجلس إدارة الشركة الوطنية) إلا وأنه عندما تم تأسيس شركة السلطاني حيث تم انعقاد هيئة تأسيسية وتم انتخاب ستة أشخاص بصفتهم الشخصية وليس بصفتهم الوظيفية من الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي في مجلس إدارة شركة السلطاني ، وعندما ذهبوا إلى دائرة مراقبة الشركات لتسجيلها أخذوا النظام والعقد ولكن لم يتم مراجعة قرارات مجلس إدارة الشركة الوطنية ، والذي يقول أن (6) مقاعد للشركة الوطنية و(5) مقاعد لشركة CJ - Group إنما اعتمدت بشكل رئيسي وحصري بناءً على محضر الهيئة العامة التأسيسية والذي تم من قبل شخصين هم رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي في حينه الدكتور ماجد خليفة وممثل الشريك الهندي سماهم أو رشحهم ووثق هذا المحضر واعتمد عليه لاستخراج الوثائق الرسمية ولسوء الحظ فسجلت الشركة كشركة مساهمة خاصة بحيث أن إقالة المجلس من قبل الهيئة العامة يحتاج ما نسبته 75% للاجتماعين الأول والثاني، ومدة المجلس 4 سنوات، ونحن في هذا الحال شريك صامت، علماً بأن الشركة الوطنية هي الشركة الأردنية الوحيدة التي تملك مذكرة تفاهم مع الحكومة الأردنية الممثلة بسلطة المصادر الطبيعية لمزاولة أعمال التنقيب واستخراج الزيت الصخري، ونأى المجلس الحالي عن أي أعمال أو تصرفات تقوم بها شركة السلطاني، سيما في مبالغ مالية وعدم الخوص في التعاملات أو التعاطي في الوقت الحالي بأي التزامات مالية أو تعاقدية ونأى عن تصرف في مجلس شركة السلطاني.

قال مندوب مراقب عام الشركات إن شركة السلطاني الدولية هي شركة مستقلة وعقد تأسيسها ونظامها الأساسي هو الذي يحكمها.

كما و أضاف رئيس الجلسة انه بداية لما دخلنا على مجلس إدارة الشركة في شهر 2012/5 فأول كتاب وجدناه على مكتبنا كتاب من شركة CJ - Group يقول بأنه لا يوجد لديكم مليار طن بل عندكم 500 مليار طن وبالتالي فإنهم يطالبون بالسير في مذكرة التفاهم دون الشركة الوطنية وبعد الحصول على الامتياز يتم دفع



مستحقات الشركة والوطنية بعد خصم مصاريف شركة السلطاني منها ، مما كان مخالف للاتفاقيات الموقعة ، وقد دخلنا معهم في عدة لقاءات ونقاشات واجتماعات وبوجود محامين من قبل الطرفين ، وقد تم التأكيد على الجانب الهندي أن يقوم بالوفاء بالتزاماته المالية المتفق عليها لحساب الشركة والتي هي لا علاقة لها بالاحتياطي وإنما المشاركة بالدراسات ، وكان هناك تأخير واضح ومماثلة من قبل الشريك الهندي خلال تلك الفترة، وقد قمنا بدراسة كافة ملفات الشركة فلم نجد أي كتاب رسمي من الشركة الوطنية موجهة إلى حكومة المملكة الأردنية بالتنازل عن مذكرة التفاهم ، ولدى سيرنا قداماً بأعمال الشركة فقد تفاجئنا بأنه ورد للشركة من سلطة المصادر الطبيعية في شهر 2012/7 كتاب يطالب بموقف الشركة حيال طلبها السابق للتنازل بكافة حقوقها المناطة لها بمذكرة التفاهم الى شركة السلطاني وانه وبطلب من رئاسة الوزراء أن نقوم بترجمة الاتفاقيات للغة العربية ليتسنى تحويل مذكرة التفاهم الى شركة السلطاني، فنحن كشركة وطنية نكون قد قدمنا كل ما نملك من مذكرة التفاهم وما سيصبح من مناجم وثروات للشركة ، وأما الجانب الهندي فلم يقدم شيئاً ولم يلتزم بأي من بنود الاتفاقيات، وكان أول التزام أن يقوم الشريك الهندي بدفع المبالغ المترتبة عليه تعويضاً عما دفعته الشركة من نفقات لتاريخه ولحين الحصول على الامتياز. ففي اجتماع الهيئة العامة السابق في شهر 2012/5 وردت عدة استفسارات واضحة للدكتور ماجد خليفة حول إذا كان تم الطلب بالتنازل عن مذكرة التفاهم وكان الجواب في جميع الاوقات بالنفي ، ولكن ثبت بأنه تم الطلب بالتنازل من قبل الإدارة السابقة على حقوق مذكرة التفاهم لصالح شركة السلطاني وقبل التزام الشريك الهندي بالدفعات المالية للشركة الوطنية وغيرها من الالتزامات، وبالتالي فقمنا بكافة الاجراءات لحماية حقوق الشركة وحقوق المساهمين لوقف وإلغاء الطلب بالتنازل، فلولا وجود المجلس الحالي لتم نقل حقوق مذكرة التفاهم إلى شركة السلطاني، وقد احتاج هذا العمل إلى جهد استمر لمدة أربعة اشهر من العمل المتواصل للحفاظ على حقوق الشركة والمساهمين ، وجاء الرد من قبل مجلس الوزراء الموقر وسلطة المصادر الطبيعية بإيقاف وإلغاء التنازل في شهر 2012/11 .

كما تم التحدث من قبل رئيس الجلسة عن قضية سعيد الجعبري / عضو سابق في مجلس إدارة الشركة الذي قام بالاستلاء على أموال الشركة من خلال المحفظة الاستثمارية ، وتم التوضيح ببعض وقائع الموضوع حيث أنه تم فتح حساب محفظة استثمارية لدى وسيط ذات علاقة مع السيد سعيد الجعبري وتحويل مليون دينار الى حساب الوسيط من الشركة الوطنية ، وبناءً على تقرير من السيد سعيد الجعبري خلال بضعة أيام من فتح الحساب فكان هنالك ربح للشركة الوطنية بحوالي 70000 دينار خلال أسبوع وبناءً على ذلك فقد تم صرف مبلغاً إضافياً للوسيط بقيمة مليون دينار أخرى علماً بأن رصيد الشركة لدى الوسيط كان ما يزال دائناً بما يزيد عن 500 ألف دينار، حيث أوضح خالد الشوابكة بأن سعيد الجعبري قام بتزوير شيكات بالتعاون مع موظف في البنك وأن المجلس لم يعطى شيكات للجعبري مباشرة ، وبين م. سابا بأنها سحب من شركة الوساطة وأن كشف رأس مال الشركة بالأسلوب هذا سمح للسيد سعيد الجعبري باختلاس المبالغ عن طريق سحبها من حساب الشركة لدى الوسيط ، والقضية مازالت منظورة أمام المحاكم المختصة.



قال م. عبدالله جبريل: انه على مجلس الإدارة واجبات بأن يرد على استفسارات المساهمين فقد قمت بإرسال رسالة بالبريد السريع في شهر 8 ولم يتم الاجابة عليها وقمت بالاتصال الهاتفي عدة مرات ولم يتم الاجابة، لذلك اتجهت للطرق الرسمية ومنها دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة وهيئة الأوراق المالية وإلى رئاسة الوزراء ولم يتم الاجابة على أي من هذه الاستفسارات حتى هذه اللحظة، وهناك مساهمون آخرون قاموا بإرسال رسائل ولم يتم الاجابة عليها، وأنني ثالث أكبر مساهم في الشركة، وقال هناك 13 رسالة دعوة من قبل الشريك الهندي للحضور على مجلس إدارة السلطاني والذي تحفظ عليه رئيس الجلسة كون هذا الكلام غير صحيح.

واجاب رئيس الجلسة على استفسار م. عبدالله جبريل وقال بأنه لم يتم الاجابة على اي رسالة لأنه لا بد من وجود سرية للمعلومات حتى نتمكن من استرجاع مذكرة التفاهم، ونحن كنا في فترة انتقالية لفترة (4-5) أشهر من بداية استلامنا مجلس إدارة الشركة وتعتبر فترة انتقالية كوننا لم نملك بوضوح حقوق MOU وقد كانت فترة قاسية على الجميع، وقد استطعنا بعون الله تعالى أن نفتتح رئاسة الوزراء وسلطة المصادر الطبيعية بأن المعادلة غير متكافئة والشريك الهندي غير ملتزم، حيث طلبت وقف نقل حقوق مذكرة التفاهم، فالمعلومات لم تعطى لك ولغيرك للمحافظة على سرية المعلومات، وكل المساهمين لهم حق في الشركة، لم نرسل أي رسالة واحدة برفض دخول الشريك الهندي، فمنذ توقيع المذكرة من سنة وشهرين ولم يلتزم الشريك الهندي بالاتفاقيات، وكل كلمة وحرف ننطق به اليوم معزز بأوراق رسمية تسانده،

وتحدث المساهم السيد خالد الشوابكة / عضو مجلس الإدارة حول الاتفاقيات مع الشريك الاستراتيجي وقال تم فعلاً تسجيل أعضاء مجلس الإدارة بصفتهم الشخصية، وإنما الآن فإدارة شركة السلطاني تقول للمجلس الجديد بإمكانك الدخول بأعضائك الجدد حتى نستكمل باقي الاجراءات والدكتور ماجد خليفة الذي كان عقبة خرج من الشركة وتقولون بأنكم ملتزمون بالاتفاقيات، فالشريك الهندي سيقوم بتقديم كفالة بنكية بقيمة (3.5) مليون دولار كضمان ليتم ذلك، فلماذا لا تباشرون معهم؟ فتم السؤال من قبل م. سابا سلطي/ نائب رئيس مجلس الإدارة للسيد خالد الشوابكة: هل هذا كان الاتفاق الأصلي مع الجانب الهندي من خلال الاتفاقيات المبرمة؟ إلا وأن السيد خالد الشوابكة باشر بالكلام وقال بأن (3.5) مليون دولار الأخرى ستقدم على أن يستكمل احتياطي مليار طن وهو (اي الشريك الهندي) يطلب منك برنامج عمل لاستكمال المليار طن ولا يحتاج هذا البرنامج لأكثر من نصف ساعة عمل لتجهيزه وبوسع أن يقوم به الدكتور مجدي برجوس، والسلطة وافقت على منح الشركة منطقة النعضية وإنما المجلس الحالي قام بوقف الطلب لحين استكمال الاعمال في منطقة السلطاني، وأنا قمت بهذا العمل لجلب منطقة النعضية شخصياً عندما كنت موظفاً في الشركة الوطنية على أنها أفضل منطقة إضافية متوفرة في المملكة، والآن الجانب الهندي دعى المجلس الحالي للمثول على إدارة مجلس إدارة السلطاني وكان هناك خلاف قانوني بين المجلس القديم والمجلس الحالي، وأكدوا في كتب رسمية سوف أعطيك ضمان في حالة تحويل MOU أو مذكرة التفاهم الى شركة السلطاني.



وقال م عبدالله جبريل بأن الشريك الهندي قد أودع في حساباته في الأردن مبلغ 150 مليون دولار وهي الآن موجودة لدى البنك المركزي الأردني ويمكن أن يحول الآن 7 مليون دولار ، فسأله الرئيس: هل أنت مفوض من قبل الشريك الهندي للتحديث عنه وبإسمه؟ فلم يجب.

وتداخل المساهم م. محمد المحتسب هنا وطلب الإفصاح من الذين يتحدثوا اذا كانوا مستفيدين من أي علاقات مع شركة السلطاني من عقود أو رواتب أو غيرها حتى نعرف من نحاور: مساهمين أو موظفين في شركة السلطاني ليعرف ذلك لباقي المساهمين.

وقال السيد خالد الشوابكة بأن راتبه كان في الشركة الوطنية 1980 دينار وحالياً في شركة السلطاني الدولية 5,000 خمسة آلاف دينار وبأنه يشغل منصب مدير الجيولوجيا في شركة السلطاني وبأن الرواتب التي تدفع من السلطاني غير ملتزمة بها الشركة الوطنية، وليس لها أي علاقة بها، واعترض السيد خالد الشوابكة على الرواتب التي تدفع من قبل الشركة الوطنية كذلك للمدير العام ومدير الجيولوجيا والتي برأيه هي عبأ على الشركة وعلى أن الشركة تخلوا من الخبرات الفنية وبالرغم بأنه عرض أن يعمل أيضاً لدى الشركة الوطنية بذات الراتب الذي يحصل عليه بشركة السلطاني إلا وأن إدارة الشركة الوطنية رفضت عرضه.

وأوضح المساهم م عبدالله جبريل بأنه ليس موظف في شركة السلطاني وإنما لديه عقد استشارات مع الشركة، ويأخذ مكافأة مالية.

وطلب السيد خالد الشوابكة: ارجو أن يتم تسجيل كل شي بدون انتقاء، وقد أكد مندوب مراقب عام الشركات على كاتب الجلسة أن يتم تسجيل كل شيء،

الجواب على ما طرحه السيد خالد الشوابكة من قبل رئيس الجلسة: بخصوص موضوع الرواتب والخبرات فأوضح م عبدالله الشوابكة بأن الخبرات التي استقطبتها الشركة هي مميزة والسيرة الذاتية لهم تحكي عن نفسها ومن الأهم هو الانتباه الى أن الإدارة قد قللت من المصاريف الإدارية الإجمالية عن طريق اختيار الكفاءات والتقليل من الأعداد بالإضافة الى تجنب النفقات الغير ضرورية. الآن الشركة في المراحل النهائية من دراسات الجدوى الاقتصادية لتوقيع الامتياز مع الحكومة، لذا كان لا بد من تعيين مدير عام الدكتور عمر الرفاعي وهو مشهود له وخبراته وشهاداته العلمية وكذلك الدكتور مجدي برجوس مدير جيولوجيا والتعدين، ونحن نسير نحو الحصول على الامتياز مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، الذي سيشمل الحاجة للحصول على الموافقة من سلطة المصادر الطبيعية ورئاسة الوزراء الموقرة ومصادقة مجلس النواب.

إن موضوع الصخر الزيتي هدف عالمي والحكومة مهتمة بالصخر الزيتي فنحن لدينا اتصالات مع كبرى الشركات وأول شركة ملتزمة معنا سنقوم بالتوقيع معها وأن نصف مليار طن تكفي الشركة لسنوات طويلة من



حيث النوعية والكمية، وأن الاستثمار بالصخر الزيتي ذات جدوى اقتصادية ، والشركة تسير باتجاه توقيع الامتياز مع الحكومة حسب الاصول.

وتحدث المساهم خالد الشوابكة وقال بأنه لا بد أن يقدم الشكر للمدير السابق للشركة الوطنية عطوفة السيد عبد الرحيم الزعبي، بالحصول على منطقة السلطاني حيث بذل جهود كبيرة بالحصول على المنطقة فقد تم الاتصال برئاسة الوزراء للحصول على المنطقة بعد رفض سلطة المصادر الطبيعية إعطاءنا المنطقة بدلاً من منطقة باير، وأن المستشارين السابقين للشركة هم من اثبتوا الجدوى الاقتصادية للصخر الزيتي وليس الحاليين.

وأيد رئيس الجلسة الشكر والتقدير لجهود المجلس السابق وللمدير للحصول على منطقة السلطاني ، كما وشكر المساهم أحمد حماد خالد الشوابكة وأيد رئيس الجلسة بشكر الإدارة السابقة لجهودها.

وسأل المساهم السيد عماد الشيخ بناء على ماذا جاء طلب سلطة المصادر الطبيعية بخصوص موضوع التنازل عن مذكرة التفاهم، وكانت الاجابة بأن كتاب طلب تحويل مذكرة التفاهم إلى السلطة غير موجود في ملفات الشركة الوطنية ولكن تم الإشارة الى طلب مقدم من إدارة الشركة السابقة بالتنازل بمذكرة التفاهم وقد حاولنا الحصول على الكتاب الموجهة للسلطة ولم يتم تزويدنا بالكتاب.

وسأل المساهم السيد عماد الشيخ كم نسبة المخاطرة في حالة قيام الشركة بفسخ العقد بما أن الشريك الهندي لم يلتزم بالاتفاقيات ، فتم الاجابة بأن نسبة المخاطرة هي بنسبة 51% من رأسمال شركة السلطاني الدولية، وتم إعلام الهيئة العامة بتوجيه إنذار للشريك الهندي للوفاء بالتزاماته، ويمكن المشاركة مع أي شريك آخر، وقال خالد الشوابكة بأن الاتفاقية مع الشريك الهندي تنص بأنه لا يجوز المشاركة مع أي جهة أخرى.

وتحدث المستشار القانوني للشركة الأستاذ أيمن العقيلي: إن الاتفاقية ما بين الشركة الوطنية لإنتاج النفط والطاقة الكهربائية وبين CJ - Group تنص على أن يقوم الشريك الهندي بدفع (7) مليون دولار لحساب الشركة الوطنية بالفور لدى التوقيع وكذلك تم عمل ملاحق للاتفاقية حددت بأن يقوم الشريك الهندي بدفع المبلغ ذاته للشركة الوطنية خلال 45-60 يوماً من تسجيل الشركة المشتركة ولم يتم ذلك. كما وأخل الشريك الهندي بأمور أخرى منها:

1. تأجيل الدفع تارة بعد تارة
2. تعديل صلاحيات التوقيع بتغيير المفوضين بالتوقيع عن الشركة (شركة السلطاني الدولية للنفط) حيث نصت الاتفاقيات أنه لا بد من اثنين مجتمعين من الشريك الهندي والشركة الوطنية للتوقيع على أمور الشركة ولكن تم تعديل التفويض في شركة السلطاني بحيث يقوم فقط ممثل الشريك الهندي السيد ديباك



جوشي فقط بالتوقيع منفرداً على جميع الامور المالية، ورفض الشريك الهندي التراجع عن هذا الموضوع، وهذه تعتبر مسألة خطيرة جداً بالنسبة للشركة الوطنية..

وتحدث رئيس الجلسة م. عبدالله الشوابكة بالرغم من هذا فنحن مستعدون للتعاون بالرغم من أن الاتفاقية مجحفة بحق الشركة والمساهمين ولكن نحن ابدينا التعاون من أجل السير بها ، ومن حق أي مساهم أن يطلع على الاتفاقيات، إنما السبب الرئيسي بعدم الوصول إلى نتيجة هو عدم التزام الشريك الهندي بالاتفاقيات تكراراً ومراراً، حيث تم طلب ميزانيات لإثبات الكفاءة المالية ، فميزانيات الشريك نفسه متواضعة جداً ولا تدل على القدرات المالية أو الفنية بالمستوى المطلوب، وتم احضار ميزانيات من شركات أخرى على أنها شركات مشتركة مع الشريك الهندي دون صلة رسمية له.

هذا وقد تم عقد اجتماعين بحضور عطوفة السيد برهان عكروش - مراقب عام الشركات بوجود الشريك الهندي وبناءً على طلبه ، وتم التوضيح بأن مطالبات الشركة الوطنية تقتصر على تطبيق الاتفاقيات المبرمة بين الشركتين وتم اطلاع عطوفة مراقب عام الشركات على تلك الاتفاقيات ومناقشتها، وبأن مجلس إدارة الشركة الجديد ملتزماً بجميع الاتفاقيات الموقعة بين الشركتين والذي يدل على الجدية والشفافية والاستمرارية، إلا وأن اسلوب الشريك الهندي بالمماطلة بتنفيذ الاتفاقيات والالتزامات ونفي الاتفاقيات بصيغتها الموقعة، كما وقمنا كمجلس جديد ومن بؤادر حسن النية تجاه الشراكة مع شركة CJ - Group وإعطاء فرصة لهم بإثبات جديتهم والتزامهم فقد تم الاقتراح أن يقوم الشريك الهندي بدفع نصف المبلغ المستحق وهو (3.5 مليون) ثلاثة ونصف مليون دولار حالياً، والنصف الآخر فوراً عند الحصول على منطقة إضافية لمذكرة التفاهم تشير المعلومات المتوفرة عنها بأنها تحتوي على احتياطي إضافي من الصخر الزيتي يمكن أن تكمل الكمية المتفق عليها مع الحكومة الأردنية وبالبالغة مليار طن إضافة الى منطقة السلطاني ، و أوضحنا بأن الشركة ملتزمة بالاتفاقيات التي تم توقيعها من قبل مجلس الإدارة المنتهي ولايته بالرغم من وجود بعض التحفظات عليها إلا أننا ملتزمون بها ، وهنا أوضح م. سابا سلطي نائب رئيس مجلس الإدارة أن العقود المبرمة هشة ولا تحمي مصلحة الشركة الوطنية ولا مصلحة الشريك الهندي على المدى البعيد ولا بد من توضيحها وتطويرها ، فهي عقود بمثابة مذكرات تفاهم عامة، وأضاف م. سابا سلطي ومع كل ذلك فما زالت أبواب الشركة مفتوحة أمام الشريك الهندي للالتزام بالاتفاقيات والبنود الواضحة منها وتطويرها لخدمة نجاح الشراكة والمشروع المشترك.

وقال رئيس الجلسة بأننا في الوقت الحالي لدينا اتصالات مع عدد من الشركات المهمة في المشروع ولا بد من السير قدماً بالدراسات والمتطلبات الخاصة بمذكرة التفاهم بما فيها دراسة الجودة الاقتصادية، وأبوابنا مفتوحة لمن يقوم بالالتزام معنا للسير قدماً بالمشروع وتحقيق أهداف الشركة باستغلال الصخر الزيتي.



وإضاف الرئيس : كونوا على ثقة بأن أي قرار يتم اتخاذه يتم استشارة المحامي عليه حتى لا يتم وضع الشركة في أي مأزق، حيث تم استرجاع مذكرة التفاهم حسب الاصول، فكان من الممكن أن يدير شركة السلطاني (6) أشخاص بصفتهم الشخصية ونكون نحن جالسين اليوم ونتحدث عن أمور أخرى غير الشركة حيث لا يكون للشركة الوطنية أي دور أو صفة في شركة السلطاني، وأعدكم بأنني لن أوقع أي اتفاقية إلا بموافقة الهيئة العامة للشركة فلن نلتف على الشركة بأية طريقة.

وتم مناقشة المصاريف التي تم صرفها حيث تبين بأنها أقل من عام 2011 حيث كانت المصاريف عام 2011 مبلغاً وقدره (214,964) بينما في عام 2012 أصبحت (152,030) ، التخفيض لا يقل عن 30% وتم نقل حساب الشركة من البنك العربي الإسلامي الدولي إلى بنك الراجحي حيث كانت نسبة المربحة في البنك العربي 2% أما في بنك الراجحي 5% ، وإن محفظة الأسهم لم يتم لمسها وسجلت قيمتها كما هي بتاريخ 2012/12/31.

تم السؤال من قبل المساهم أحمد حماد عن تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة فأجاب الرئيس بان هذا يحتاج إلى اجتماع هيئة عامة غير عادي وقد ينظر به، وإنما الموضوع ليس ذات اهمية فيما يخص المصاريف حيث أن رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لا يتقاضون أي مزايا أو مكافآت.

وتحدث السيد غسان ضمرة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات وقال: بأن هناك نقاط التقاء أكثر من نقاط الاختلاف، وتم فتح المجال للمصادقة على تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية والبيانات المالية للشركة كما في 2012/12/31 ، وتم مصادقة الهيئة العامة بالأغلبية على تقرير مجلس الادارة والخطة المستقبلية والبيانات المالية كما في 2012/12/31 وتحفظ عليها فيما يخص الاتفاقيات مع الشريك الهندي كل من السيد خالد الشوابكة والسيد عبدالله جبريل ويملكون بإجمالي (228,855) سهماً طالبين بأن يتم ما يلي:

- ان يتم التفاوض مع الشريك الاستراتيجي.
- الرد على كافة مراسلات CJ - Group وحل كافة الخلافات معهم فيما يتعلق بدفع (3,5) مليون دولار
- الاستجابة الى دعوة CJ - Group للمثول على مجلس إدارة السلطاني والتعاون معهم.

وقد أوصى المساهم السيد أحمد حماد، والسيد عماد الشيخ بإعطاء فترة زمنية محددة للشريك الهندي للوفاء بالتزاماته، وإذا لم يلتزم نقوم بالاتفاق مع شريك آخر، وإطلاع الهيئة العامة على آخر المستجدات مع الشريك الهندي وعقد اجتماع هيئة عامة غير عادي، على أن يكون خلال مدة زمنية للاتفاق مع الشريك الهندي. وكما أضاف المساهم م. أيمن ملحم: أوصى بالاستمرار في جميع الاجراءات اللازمة بما يتناسب مع كادرها حتى الحصول على الامتياز.



رابعاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 وفقاً لأحكام القانون.
تم إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 كانون الأول 2012 وفقاً لأحكام القانون.

خامساً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2013 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم .
تم ترشح كل من التالية اسماؤهم وكانت نتائج التصويت كما يلي:

الرقم	اسم المكتب	عدد الأصوات
1.	طلال أبو غزاله وشركاه الدولية	443,260 سهم
2.	خطاب وشركاه	230,184 سهم

وعليه أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إلى فوز مكتب طلال أبو غزاله وشركاه كمدققي خارجيين
للسنة المالية 2013 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل أتعابهم.

سادساً: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول أعمال الاجتماع وتدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي
للهيئة العامة، على أن يكون إدراج هذا الاقتراح في جدول الأعمال بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا
يقل عن 10% من الأسهم الممثلة بالاجتماع.

قدم (6) أعضاء من مجلس الإدارة استقالاتهم لرئيس الجلسة/رئيس المجلس ومن ثم عرضها لمندوب عطوفة
مراقب عام الشركات وهم م. أيمن ملحوم و م يوسف بني خالد وم. سابا سلطي وم. عبدالله الشوابكة وشركة البديهة
للخدمات الهندسية وشركة البديهة للأشغال المعدنية، وبعد مراجعتها فأوضح مندوب عطوفة المراقب بأن المجلس
فقد نصابه وتم العرض على الهيئة العامة بأن يستمر رئيس الجلسة برئاستها بالرغم من استقالته كرئيس مجلس
وتمت الموافقة على ذلك.

واقترح رئيس الجلسة بأن يتم إدراج بند انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد على جدول الأعمال وتمت الموافقة
على ذلك بعد مناقشة الموضوع حيث وضح مندوب مراقب عام الشركات بأن الهيئة العامة العادية من
اختصاصها انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفق أحكام القانون، وبأي حال فإن الأمر في حال الاعتراض يعود إلى
عطوفة مراقب عام الشركات.



وفتح باب الترشيح لمجلس الإدارة لمن يحملون 5000 سهم فأكثر ووفقاً للشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للشركة حيث ترشح (13) مساهماً وكانت الأسهم التي حصل عليها كل مرشح كما يلي:

الرقم	الاسم	عدد الأصوات
1.	عبدالكريم محمد عبدالعزيز الراجحي	1,048,924
2.	محمد عبد المعز " محمد جميل " المحتسب	1,048,924
3.	عبدالله عبيد فلاح الشوابكة	1,048,924
4.	سابا باسم سابا سلطي	1,048,924
5.	شركة البديهة للأشغال المعدنية	1,048,924
6.	شركة البديهة للخدمات الهندسية	1,044,979
7.	يوسف هزاع ذفيل بني خالد	930,264
8.	ايمن داوود محمد ملحم	930,264
9.	صندوق التقاعد والاعانات لنقابة اطباء البيطريين	916,319
10.	سامر ماهر الصراف	885,539
11.	شركة الميزة للاستثمار	853,750
12.	عبدالله محمد محمود جبريل	191,961
13.	صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي لنقابة الصيادلة	115,184

وأعلن مندوب مراقب عام الشركات فوز السادة التالية أسماؤهم لمجلس إدارة الشركة الوطنية للفترة 2013-2017 وذلك بعد حصولهم على أعلى الأصوات:

1. السيد عبدالكريم محمد عبدالعزيز الراجحي
2. المهندس عبدالله عبيد فلاح الشوابكة
3. المهندس سابا باسم سابا سلطي
4. المهندس محمد عبد المعز " محمد جميل " المحتسب
5. المهندس يوسف هزاع ذفيل بني خالد
6. المهندس ايمن داوود محمد ملحم
7. السيد سامر ماهر غطاس الصراف
8. السادة شركة البديهة للأشغال المعدنية
9. السادة شركة البديهة للخدمات الهندسية
10. السادة صندوق التقاعد والاعانات لنقابة اطباء البيطريين
11. السادة شركة الميزة للاستثمار



وتم السؤال من قبل السيد خالد الشوابكة الى رئيس المجلس السابق/المنتخب عن موضوع الخلاف مع السيد عاصم حسين عضو مجلس إدارة سابق وشركة Five Capital علماً بأن الخلاف على أسهم في الشركة الوطنية حتى تعرف الهيئة العامة حفاظاً على حقوق المساهمين ، وبرز كتاب إنذار مكتبي موجه لرئيس المجلس عن طريق محامين من Five Capital يطالب رئيس المجلس بتحويل اسهم لهم.

وأجاب الرئيس بأن هذه الشركة مملوكة لأحد الأشخاص وهو خارج الأردن ولا علاقة لعاصم حسين بهم وليس للشركة الوطنية أي علاقة بها وهذه علاقة شخصية وتجارية بين أفراد واطراف ، وهي عبارة عن وسيلة ضغط لتصفية حسابات على خلافات تخص مشاريع ومصانع خارج وداخل الأردن ولا تمس بأي شكل من الأشكال الشركة الوطنية ، وهذا الخلاف المشار إليه مفتعل وهو غير موجود اساساً ، وأضاف الأستاذ أيمن لا يوجد اي خلافات والإنذار الموجود مكتبي وتم الرد عليه حسب الاصول في شهر 2012/10 وللعلم فالزملاء المحامون الوارد أسمائهم في الإنذار المكتبي قد عزلوا عن القضية.

وحيث أنه لم يكون هنالك اية أمور أخرى من قبل الهيئة العامة فقد شكر رئيس الجلسة حضورهم وأعلن اختتام الاجتماع في تمام الساعة 2:15 بعد الظهر.

رئيس الجلسة

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

كاتب الجلسة

م. عبدالله عبيد الشوابكة

السيد غسان داوود ضمرة

السيد عبد الكريم نياض